المؤشر السعري
6083.4
بتغير قدره
+101.2
1.96%

1,15 مليون دينار أرباح «المستقبل»

أفادت شركة المستقبل العالمية للاتصالات (المستقبل) بان مجلس الإدارة اعتمد البيانات المالية السنوية للشركة للسنة المالية المنتهية في 2011/12/31.
وقالت الشركة في بيان لها على موقع البورصة انها حققت أرباحا بقيمة 1,153,305 دنانير، بواقع 14,23 فلسا، مقابل أرباح عن الفترة نفسها من العام الماضي بقيمة 3,215,611 دينارا بواقع 39,68 فلسا. وقد أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 12,5٪ من القيمة الاسمية 12,5 فلسا لكل سهم.

خطة ثلاثية تستهدف تهيئه بيئة الأعمال وتوطين رؤوس الأموال وجذب الاستثمارات الأجنبية.. وسنتعاون مع هيئة أسواق المال بشأن ادارة السوق خلال الفترة الانتقالية

الصالح لـ «الأنباء»: تعديل القوانين الاقتصادية والحد من البيروقراطية في القطاع الصناعي وحسم أوضاع البورصة.. أولوياتي الحالية

كشف وزير التجارة والصناعة انس الصالح عن خطة إستراتيجية ثلاثية جديدة سيعمل على تنفيذها خلال الفترة المقبلة تتضمن 3 محاور رئيسية، أولها العمل على إحداث مناخ تشريعي متكامل ما بين تعديل وتجديد وإصدار القوانين الاقتصادية الملحة في الوقت الراهن كقانون الشركات والمناقصات وذلك بالتعاون مع اللجنة المالية في مجلس الأمة، وثانيها وضع خطوات ملموسة للحد من البيروقراطية الموجودة في بيئة الأعمال الصناعية وتطوير القطاع إداريا وفنيا خلال فترة محددة، وثالثها ترتيب الأوضاع في سوق الكويت للأوراق المالية وحسم الكثير من الملفات العالقة والهامة بالسوق بشكل كامل وسريع خاصة ملء فراغ مفوضي هيئة أسواق المال حتى يعود الاستقرار إليها.

ويبدو ان تلك المحاور الثلاثة ستكون الأكثر إلحاحا على طاولة الوزير خلال الفترة الحالية نظرا لكون أمر معالجتها لا يبدو قابلا للتأجيل أو الإرجاء خاصة خلال الفترة الحالية.

وقال الصالح في تصريح خاص لـ «الأنباء» ان الخطة تستهدف تهيئة بيئة الأعمال التجارية والصناعية في الكويت بما يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية العالمية الراهنة، والمحافظة على توطين رؤوس الأموال وجذب الاستثمارات الأجنبية التي ستعمل بدورها على توفير فرص عمل جديدة للشباب الكويتي.

أنس الصالح

وأكد الوزير انه سيعمل على منع الاحتكار، لتعزيز تنافسية بنية الأعمال الكويتية وتشجيع الاستثمار المحلي والخارجي، من خلال تسهيل الدورة المستندية وتبسيطها وإصدار قوانين وتشريعات ذات الصلة بالشأن الاقتصادي، مبينا انه حان الوقت للعمل الحثيث على إصدارها، وتطبيقها بعدالة ودون مواربة لأحد.

وأبدى الصالح تفاؤله بالتعاون والتنسيق مع هيئة أسواق المال بشأن ادارة السوق خلال هذه الفترة الانتقالية والالتزام بتطبيق قانون «7» لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال، فضلا عن الحرص على تحقيق مواءمة البورصة لمتطلبات قانون أسواق المال في أقرب وقت ممكن دون أدنى تأخير.

واختتم الصالح تصريحه معبرا عن حرصه الشديد على تعزيز الشفافية وتنظيم سوق المال الكويتي، وتعزيز الثقة فيه ليتبوأ سوق المال مراكز متقدمة بالمنطقة كسوق ناضج، والعمل على اتخاذ سلسلة من الإجراءات الهادفة الى تطوير سوق الكويت للأوراق المالية وضرورة الالتزام بإجراءات المواءمة مع قانون هيئة أسواق المال رقم 7/ 2010 فضلا عن السعي لتطوير وتحسين بيئة الأعمال وتلافي السلبيات وعلى رأسها البيروقراطية لخدمة المواطنين والاقتصاد الوطني وذلك في شتى المجالات.

الجدير بالذكر ان وزير التجارة والصناعة انس الصالح لديه خبرة عملية كبيرة في سوق الكويت للأوراق المالية ستساعده على اتخاذ جملة من القرارات المتوافقة مع احتياجات المتداولين لارتباطه السابق معهم عن طريق شركات الوساطة المالية بالاضافة الى احتياجات الشركات المدرجة والتي أيضا كان يعمل معها من خلال وجوده في غرفة التجارة والصناعة لذلك يتوقع ان تأتي ملفات السوق من أولويات وزير التجارة وكذلك تسمية المفوضين الثلاثة وتحديد مصير البورصة ما بين تسمية مدير السوق أو الانتظار حتى تنتقل بثوبها الجديد عن طريق الخصخصة.

سنطبق قوانين لمنع الاحتكار بعدالة ودون مواربة لأحد لتعزيز تنافسية بنية الأعمال الكويتية وتشجيع الاستثمار المحلي والخارجي

● محمود فاروق

في مقدمتها أحمد السعدون وأنس الصالح وقرار «هيئة الأسواق»

6 عوامل دفعت مؤشر البورصة لصعود تاريخي في يوم واحد منذ بداية الأزمة العالمية

الصعود التاريخي لسوق الكويت للأوراق المالية أمس والذي لم يشهده منذ بداية الأزمة العالمية يعود لعوامل نفسية عدة ابرزها.

● **اولا:** تفاؤل أوساط المتداولين بشخصية وزير التجارة والصناعة انس الصالح كونه ينظر له على انه من ابناء السوق ولديه المعلومات الكافية عن جميع المشاكل التي تعاني منها البورصة، كما انه قادر على التواصل دون التصادم مع هيئة اسواق المال لمعالجة جميع المشاكل الموجودة بين هيئة اسواق المال من جهة وإدارة البورصة من جهة اخرى.

● **ثانيا:** قرار هيئة اسواق المال الذي تم اتخاذه بإلغاء ادراج 9 شركات وامهال 9 شركات اخرى حتى نهاية شهر مارس القادم فرغم ان هذا القرار يضر بقطاع كبير من صغار المساهمين في هذه الشركات الا ان المصلحة العليا لسمعة البورصة وايضا سمعة الاقتصاد الكويتي اهم خاصة أن المسؤول الأول عن دفع هيئة اسواق المال لهذا القرار مجلس إدارة هذه الشركات، ولن ندخل في تفاصيل مسؤوليتها خاصة أنها معروفة، كذلك من فوائد هذا القرار ارسال رسالة قوية للمستثمرين الأجانب بأن سوق الكويت للأوراق المالية في طريقه ليكون من الاسواق التي يجب ان تكون محط انظارهم، فهناك قانون يطبق دون استثناء.

● **ثالثا:** من العوامل الهامة ايضا اختيار اعضاء مجلس الأمة النائب احمد السعدون ليكون رئيسا لمجلس الأمة، فقد اعطى هذا الاختيار اشارة واضحة للأوساط الاستثمارية بأنه سيكون هناك توافق بين المجلس والحكومة لإنجاز العديد من الملفات الاقتصادية خاصة المشاريع التنموية التي يجب ان تكون في مقدمة اهتمام السلطتين لتحفيز القطاع الخاص خاصة في ظل تراكم الفوائض المالية للدولة.

● **رابعا:** على الرغم من ان حركة التداول في البورصة تسيطر عليها الاتجاهات المضاربية قصيرة المدى الا ان ما يبرر ذلك النشاط المضاربي وجود اسعار العديد من الأسهم دون قيمتها الاسمية بكثير، الأمر الذي يشير الى ان السوق سيواصل نشاطه القوي حتى منتصف الربع الثاني من العام الحالي وان كان من الضروري الحذر من المضاربات القوية التي يشهدها السوق، ولكن ايضا النشاط سيستمر على اسهم الشركات التي اسعارها متدنية، فتحقيق المؤشر العام لارتفاع تاريخي بلغ 101,2 نقطة في يوم واحد ليغلق امس على 6083,4 يشير الى انه يتوقع ان يصل الى مستوى 6300 نقطة في القريب العاجل.

● **خامسا:** دخول سيولة مالية جديدة خاصة الأسبوع الماضي حفز على القوة الشرائية القوية في السوق رغم ان هذه السيولة وفق المنظور المضاربي، اموال ساخنة الا انها ستحفز على دخول المزيد من السيولة المالية.

● **سادسا:** استغلال اجواء التفاؤل التي تسود أوساط المتداولين من قبل اغلب المجاميع الاستثمارية لتصعيد اسهم الشركات لمستويات تصل الى اسعارها الاسمية خاصة بعد ان قامت مجموعة «المدينة» برفع اسعار اسهم شركاتها لمستويات اكثر من اسعارها الاسمية باستثناء سهم «المدينة».

● هشام أبوشادي

ارتفاع قياسي للمؤشر العام للبورصة في تداولات نشطة (سعود سالم)

حقوق المساهمين إلى 100 مليون والقيمة الدفترية بـ 96 فلساً

«أبيار للتطوير العقاري» تحقق أرباحاً تشغيلية بقيمة 8,8 ملايين دينار في 2011

أفاد رئيس مجلس إدارة شركة ابيار للتطوير العقاري مرزوق راشد الرشدان بأن الشركة حققت أرباحا تشغيلية قدرها 8864241 دينارا، مما يعكس قدرة الشركة على التعافي من آثار الأزمة المالية التي تعرضت لها الاسواق العالمية وذلك بعد قيام الشركة بأخذ مخصصات مالية قدرها 2283214 دينارا تطبيقا لمبدأ التحوط وكذلك الخسائر التي تعرضت لها الشركة الناتجة عن فروق أسعار العملة بمبلغ 1575000 دينار.

ولفت الرشدان في تصريح صحافي الى ان الشركة أعلنت في بياناتها المالية للسنة المالية المنتهية في 2011 عن ربحية قدرها 256 ألف دينار مقارنة بخسائر قدرها 4996000 دينار عن السنة المالية 2010.

وأكد الرشدان ان البيانات المالية للشركة عن السنة المالية المذكورة تعكس انخفاضا واضحا في الالتزامات المالية للشركة حيث بلغت 227 مليون دينار عن السنة المالية السابقة، مشيرا الى أن الشركة تمكنت من تخفيض ديونها بنسبة 37٪ منذ بداية الأزمة المالية سنة 2008 وبمبلغ إجمالي قدره 40 مليون دينار علما ان هذه الفترة تعتبر الأصعب في الأسواق العقارية، لاسيما السوق العقاري في دبي الذي تقع فيه معظم الاستثمارات العقارية للشركة الأمر الذي يعكس قيمة الأصول المميزة للشركة والتي مكنت الشركة من توظيفها في تسوية بعض التزاماتها المالية، وبالنظر إلى حقوق المساهمين للشركة والتغير في حجم الديون خلال الـ 4 سنوات الماضية نجد أن نسبة الدين إلى حقوق المساهمين قدرت في سنة 2008 بمعدل 131٪ في حين تقدر حاليا بمعدل 68٪، في حين تعكس البيانات المالية لسنة 2011 هذه النسبة بمعدل 64٪، حيث بلغ إجمالي حقوق المساهمين حاليا 100,4 مليون دينار والقيمة الدفترية للسهم تبلغ 96 فلسا.

وقال ان هذا التحسن في معدلات المالية للشركة يمكنها من التقدم إلى الجهات التمويلية والبنوك للحصول على تسهيلات ائتمانية جديدة وإعادة هيكلة ما تبقى من الديون، حيث ان مصاريف خدمة الدين ستنخفض بشكل ملحوظ نتيجة انخفاض الدين مما يمكن الشركة من الوفاء بالتزاماتها المالية.

وأفاد الرشدان بأن خطة الشركة خلال السنة المالية 2012 تستهدف خفض ديون الشركة بنسبة 25٪ من إجمالي الديون الحالية، لافتا الى انها حققت تخفيضا منذ بداية السنة المالية الحالية بمبلغ 1593281643 دينارا بنسبة 23,3٪.

مرزوق الرشدان

104,5 ملايين دولار صافي أرباح «الخليج الدولي» في 2011 بنمو 4٪

أعلن بنك الخليج الدولي عن اقرار مجلس إدارته خلال اجتماعه الذي عقد يوم 16 فبراير الجاري، البيانات المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011.

وحقق البنك أرباحا صافية بلغت بعد اقتطاع الضرائب 104,5 ملايين دولار عام 2011، أي بزيادة مقدارها 4,1 ملايين دولار أو ما يعادل 4٪ مقارنة بالعام السابق.

وبلغت الأرباح الصافية بعد الضرائب خلال الربع الأخير من عام 2011 نحو 19,9 مليون دولار، مقابل 14,3 مليون دولار للفترة ذاتها من عام 2010.

وتم تسجيل زيادة في الأرباح من جميع قطاعات الدخل، باستثناء دخل الفوائد، فقد بلغ صافي ايرادات الفوائد، التي شكلت أكبر فئات الدخل، 143,8 مليون دولار، أي بتراجع بلغ 8٪ عن العام السابق.

وعزى البنك هذا التراجع الى قيامه بتخفيض مدروس لحجم محفظة القروض كجزء من خطة البنك لتقليل المخاطر وارتفاع كلفة التمويل لأجل، حيث سعى البنك لتقليص الفجوة بين آجال استحقاق الأصول والخصوم، وبالرغم من أن التمويل طويل الأجل قد زاد الكلفة على البنك، إلا أنه ساهم بشكل كبير في تقليل الاعتماد على التمويل قصير الأجل ومن ثم حماية البنك تجاه المخاطر الناجمة عن أوضاع السوق الصعبة.

وأشار البنك الى ان هذا الوضع ساهم أيضا في حماية البنك من آثار أزمة السندات الأوروبية، وفي 31 ديسمبر 2011 شكل التمويل قصير الأجل ما يعادل 9٪ فقط من حجم محفظة القروض، كما أشارت وكالات تصنيف الائتمان الدولية، فإن التخفيض المدروس لحجم التمويل للبنك مقارنة بحجم رأسماله إلى مستوى أكثر محافظة وحذرا قد عزز الوضع المالي للبنك.

من جهة أخرى، ارتفعت إيرادات الرسوم والعمولات خلال العام بمقدار 6,3 ملايين دولار لتصل إلى 48,5 مليون دولار، أي بزيادة بلغت 15٪ مقارنة بعام 2010، ونتيجة لذلك أصبحت إيرادات الرسوم والعمولات تشكل نحو 21٪ من دخل البنك، ما يعكس النجاح المتواصل الذي يحققه البنك في تنفيذ إستراتيجية أعماله التي تهدف إلى زيادة التركيز على الأعمال المنتجة للرسوم وتعزيز وتوسيع الخدمات المقدمة للعملاء.

أما بالنسبة لإجمالي أصول البنك فقد بلغت 16,8 مليار دولار في 31 ديسمبر 2011.

وتميزت أصول البنك في نهاية العام بمستوى عال من السيولة وذلك كإجراء احترازي بسبب الأوضاع الحرجة التي تشهدها الأسواق، وبلغ إجمالي الإيداعات لدى البنوك والأصول السائلة الأخرى 6,5 مليارات دولار، تمثل ما نسبته 39٪ من حجم الأصول.

وبلغ حجم الأوراق المالية الاستثمارية، التي تتألف أساسا من سندات دين عالية التصنيف والسيولة لمؤسسات مالية عالمية ومؤسسات إقليمية شبه حكومية، 3,2 مليارات دولار.

وقد فاق حجم ودائع البنك لدى المصارف الأخرى حجم ودائعها لديه، وبلغ حجم التمويل لأجل في نهاية العام 4,2 مليارات دولار، مرتفعا بمقدار 500 مليون دولار عن مستواه في نهاية عام 2010، وفي شهر ديسمبر 2011 اصدر البنك بنجاح صكوك مرابحة قيمتها 300 مليون دولار عبر اكتتاب خاص كجزء من التمويل لأجل الذي حصل عليه البنك خلال العام والبالغ حجمه 900 مليون دولار.

وبهذه المناسبة، صرح رئيس مجلس إدارة بنك الخليج الدولي، جماز بن عبدالله السحيمي قائلا: «أنا مسرور بالتقدم الذي أحرزه البنك في مجال تنفيذ استراتيجيته الجديدة التي تهدف إلى احداث تغيير شامل في نموذج عمل البنك وتمكينه من تقديم خدمات مصرفية أكثر شمولا وتطورا، كما تهدف هذه الاستراتيجية إلى تحويل البنك إلى مصرف يقدم الخدمات المالية المميزة للأفراد على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، لقد تمت صياغة هذه الاستراتيجية عام 2010 وبدأت عملية تنفيذها عام 2011.وشملت عملية تنفيذ الاستراتيجية إعادة هيكلة الأعمال المصرفية بالجملة وبدء التحضيرات لإطلاق الخدمات المصرفية للأفراد».

من جهته، قال الرئيس التنفيذي للبنك، د.يحيى بن عبدالله اليحيى: «نحن سعداء لاستمرارنا في تحقيق الأرباح خلال عام 2011 بالرغم من الإجراءات المستمرة التي اتخذناها لتقليص حجم محفظة القروض بهدف تقليل المخاطر وقيامنا بتعزيز قاعدة تمويل البنك، وفي نفس الوقت الاستثمار في مستقبل البنك عن طريق تنفيذ مبادرات استراتيجية جديدة، كذلك فإن الوضع التمويلي القوي للبنك خلال عام 2011 يعكس الثقة الكبيرة من قبل العملاء وشركاء الأعمال بالبنك ومساهميه، وقد حصل البنك خلال العام على 900 مليون دولار من التمويل لأجل، مما ساهم في تقليل اعتماده على التمويل قصير الأجل. ومما يجدر ذكره أن البنك نجح أيضا في إصدار أول صكوك مرابحة له متوافقة مع الشريعة الإسلامية وبلغت قيمتها 300 مليون دولار».

د.يحيى اليحيى

«الاتحاد للوساطة»: 3 آلاف عميل في خدمة التداول الإلكتروني عبر «IPHONE» و«IPAD»

أعلن نائب المدير العام لشركة الاتحاد لوساطة الأوراق المالية مشعل القناعي ان الشركة حققت نجاحا كبيرا وغير مسبوق في خدمة التداول الالكتروني من خلال جهاز «IPHONE» و«IPAD».

وكشف القناعي أن حجم الاقبال على الخدمة خلال الأشهر الستة الماضية، يعكس تعطش المتعاملين للخدمات المتطورة، معلنا أن عدد العملاء المسجلين في الخدمة بلغ نحو 3 آلاف عميل في وقت قياسي.

وأضاف أنه في اطار وحرص شركة الاتحاد لوساطة الأوراق المالية على اتاحة الخدمات التكنولوجية المتطورة، فقد تم اطلاق أول خدمة الكترونية من نوعها في السوق الكويتي تتمثل في التداول بيعا وشراء من خلال جهاز آي فون وآي باد «IPHONE» و«IPAD» حيث يمكن للعميل تحميل البرنامج عن طريق آبل ستور (Apple Store) مجانا.

وأعلن عن نية الشركة لاطلاق خدمة التداول الالكتروني عبر أجهزة الهاتف الذكية التي تعمل على نظام أندرويد (ANDROID) قريبا.

وقال القناعي في تصريح صحافي ان الخدمة التي توفرها «الاتحاد» لعملائها، تمكن العميل من وضع أوامر البيع والشراء عبر الانترنت في أي وقت حتى في حال كان السوق مغلقا، وبامكانه أيضا وضع أوامر لأكثر من يوم واحد.

وأضاف أن التداول الالكتروني للعملاء يوفر شاشة عرض للبيانات تحتوي على شريط المعلومات (Ticker) ـ الصفقات ـ أوامر السوق ـ أسعار الأسهم ـ المؤشرات وأخبار السوق، مشيرا الى أن هذه البيانات هي كل ما يحتاجه العميل ليتداول على أكمل وجه.

واوضح ان عملاء «الاتحاد» الذين يملكون حسابات في البنك التجاري الكويتي بامكانهم الاستفادة من خدمات أشمل وأوسع، حيث بجانب تمكين العميل من ادارة جميع شؤون حسابه والتداول عبر آي فون ومعرفة رصيده من الأسهم والأموال في المقاصة بامكانه أيضا معرفة رصيده المالي في البنك التجاري، ما يمكنه من التعرف على السيولة التي لديه بالكامل في المقاصة والبنك في آن واحد.

كما يمكن للعميل طباعة كشف حساب المقاصة عن طريق برنامج التداول الالكتروني وطباعة تقرير بصفقاته المنفذة عن طريق البرنامج فضلا عن توفير قسم التداول الالكتروني ساعات لتدريب العملاء على برنامج التداول.

وكشف القناعي أن نحو 20٪ من صفقات العملاء لدى الشركة حاليا تتم عن طريق التداول الالكتروني، مشيرا الى أن الشركة ترصد مبالغ كبيرة لتطوير هذه التقنية باستمرار لتقديم الأفضل وكل ما هو متطور في عالم التداول الالكتروني.

مشعل القناعي